

4 March 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وخمسة وسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ميخائيل خفوستوف (بيلاروس)

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٧٥ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أعطي الكلمة في جلستنا اليوم لضيفتنا المبدجة، نائبة وزير الخارجية الياباني، معالي السيدة شينامي نيشيمورا. فالاهتمام الكبير الذي تحظى به المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي لدى شعب وحكومة اليابان هو بحق اهتمام فريد، ووجودنا اليوم في المؤتمر يؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به بلدكم فيما يتعلق بمسائل لها أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي برمته. فلتتفضل.

السيدة نيشيمورا (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني عظيم الشرف أن أتوجه بخطابي اليوم إلى هذه الجمعية الموقرة المتمثلة في مؤتمر نزع السلاح بجنيف. إن عام ٢٠١٠ الذي سيشهد عقد مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، يعد عاماً حاسماً بالنسبة للمبادرات الرامية إلى إيجاد "عالم خال من الأسلحة النووية". وترى اليابان أن من الضروري النظر في المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي بصورة متعمقة وعملية، وهي عازمة على المشاركة في ذلك بهمة.

وبإمكاننا أن نغبط لأن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي، وضع نهاية في العام الماضي لأحد عشر عاماً من الجمود واعتمد برنامج عمل. وعقد المجتمع الدولي آملاً كبيراً على هذا التغيير. غير أنه لم يتسن، للأسف التوصل فيما بعد إلى اتفاق بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بنفسه. وإحراز تقدم ملموس في المؤتمر، يتعين على الدول الأعضاء تركيز جهودها على التعجيل باعتماد برنامج عمل يستند إلى اتفاق العام الماضي عقب إجراء مناقشات جادة بين الدول تسودها روح التعاون. وفي الوقت الحاضر، تأمل اليابان أن يواصل فريق الرؤساء الستة لعام ٢٠١٠ اتخاذ المبادرات التي ستدعمها اليابان بكل قوة.

إن المجتمع الدولي يواجه اليوم تهديدات بسبب صناعة الأسلحة النووية ومخاطر الإرهاب النووي. لذا، من الضروري أن يبذل العالم بأسره جهوداً مكثفة في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وقد أشار رئيس الوزراء هاتوياما في اجتماع قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي إلى المسؤولية المعنوية التي تقع على عاتق اليابان باعتبارها البلد الوحيد الذي شهد عمليات قصف نووي وأعرب عن عزم اليابان قيادة الحركة الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أعرض بعض الأنشطة التي تضطلع بها اليابان لبلوغ ذلك الهدف. ففي العام الماضي، قدمنا مع ٨٧ بلداً آخر في الجمعية العامة قراراً بشأن إزالة الأسلحة النووية، واعتمد هذا القرار بأغلبية ساحقة. وقدمنا دعمنا للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولبحث الجوانب التقنية المرتبطة بإنشاء آلية التحقق التي ستلحق بتلك

المعاهدة. وساهمنا في تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخذنا مبادرات لإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة. كما عملت اليابان على إذكاء وعي المجتمع المدني بترع السلاح وعدم انتشاره. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا، بالاشتراك مع أستراليا، اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي قدمت تقريرها في كانون الأول/ديسمبر الماضي وحظيت بأكبر قدر من الدعم من قبل اليابان.

ومثل بلدان أخرى، ترى اليابان أن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية يشكل أحد أكبر التهديدات التي تواجهها الإنسانية. ونحن نعتقد بأن من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتوطيد النظام الدولي الحالي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. فينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية إلى نهج طويل الأجل وأن تفضي إلى تدابير ملموسة يمكن تطبيقها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، من المهم أن تنفذ جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية عملية نزع السلاح النووي. وتتوقع اليابان أن تبرم قريباً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، البلدين اللذين بذلا جهوداً في هذا المجال، معاهدة مكملّة لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية "ستارت"، وأن تحقق بذلك نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي للمجتمع الدولي. كما أننا ندعو هاتين الدولتين وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل جهود إضافية لنزع السلاح في إطار من الشفافية، بما يتفق مع مبدئي اللارجعة وإمكانية التحقق، وهما مبدآن أساسيان أيضاً.

ثانياً، يكتسي التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبرى. وتتطلع اليابان بشدة إلى أن تقوم جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالتصديق في وقت قريب على هذه المعاهدة. وستواصل اليابان، من جهتها، جهودها لتعزيز دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ عن طريق حث البلدان التي لم تصدق عليها بعد أو لم تنضم إليها بعد على القيام بذلك، واستخدام الموارد التقنية والبشرية في إطار التعاون. وترى اليابان أيضاً أن من الضروري الاستمرار في الوقف الاختياري للتجارب النووية، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ثالثاً، اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي برنامج عمل المؤتمر الذي تضمن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن يسهم هذا الصك، الذي يهدف إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، في الحد من إنتاج هذه الأسلحة في الدول التي تمتلكها وتفادي قيام دول جديدة بامتلاك تلك الأسلحة. وكما ينبغي أن يسهم، إلى حد كبير، في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وفي تحقيق الأمن النووي الذي يكتسي أيضاً أهمية متزايدة. وعليه، فإنه يشكل

مرحلة لا معدى عنها لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. واليابان تحتّ على التعجيل بإجراء وإبرام مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وينبغي تناول جميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمخزونات الحالية، في إطار المفاوضات. وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ، تدعو اليابان جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى أن تعلن عن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع الأسلحة النووية، وأن تستمر في ذلك الوقف.

ونظراً لضرورة التغلب على المشاكل التي يواجهها نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيز مصداقية هذا النظام، يشكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سيعقد في أيار/مايو المقبل، مرحلة حاسمة ينبغي أن تتضافر خلالها جهود البلدان. وكما أكد الإعلان المشترك الصادر في الشهر الماضي عن وزير خارجية اليابان السيد كاتسويا أوكادا ووزير خارجية أستراليا، السيد ستيفين سميث، يعتزم البلدان إعداد اقتراح شامل يتضمن تدابير ملموسة لترع السلاح النووي وعدم انتشاره لتقديمه إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، استناداً إلى تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستتعاون أيضاً اليابان مع دول شريكة أخرى.

ولا ينبغي أن يكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة مسرحاً للمواجهات بين الدول التي تمتلك الأسلحة النووية والدول التي لا تمتلكها، وإنما ينبغي أن يكون ساحة للتعاون. لهذا، تعتزم اليابان أن تضطلع بدور قيادي وأن تسهم قدر المستطاع في إبرام اتفاق معد بشكل جيد بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

إن يوم الغد، الذي يوافق الذكرى الأربعين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، يذكرنا من جديد بأن مؤتمر نزع السلاح برز من خلال التفاوض بشأن بعض المعاهدات الرئيسية المتعلقة بترع السلاح على الصعيد الدولي والحد من الأسلحة، وإبرامها. بل إن المؤتمر تفاوض في معمة الحرب الباردة بشأن إبرام معاهدات أساسية مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية وبالطبع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. أيها السيدات والسادة، أعضاء المؤتمر، لقد حان الوقت الآن كي يبدأ المؤتمر العمل ويضطلع بوظيفته الرئيسية باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض بشأن نزع السلاح الذي يشكل سبب وجوده. وتأمل اليابان أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل

وينفذه في أقرب وقت ممكن. وهي تتعهد بمواصلة جهودها وأنشطتها في مجال التعاون لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة نيشيمورا على بيانها المهم عن مواصلة أعمال مؤتمرنا، وسوف أعلق الجلسة لبضع دقائق لمرافقة ضيفتنا إلى خارج قاعة المجلس. عُلقت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٣٢.

الرئيس (تكلم بالروسية): نستأنف الجلسة. هل هناك وفود ترغب في أخذ الكلمة اليوم؟

لا أرى أحداً. وقبل رفع الجلسة، أود أن أبلغكم أن جلستنا العامة المقبلة ستعقد هنا غداً ٥ آذار/مارس في تمام الساعة العاشرة. وسوف نستمع خلالها إلى بيان وزير خارجية كازاخستان، السيد كانات سودايف. والآن ترفع الجلسة. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥